خطاب أمام مجلس محافظي صندوق
النقد الدولي والبنك الدولي [1]

كانت الكويت، في مثل هذا الوقت من العام الماضي، ترزح تحت نير إحتلال فرضه النظام العراقي الغاشم، الذي لايزال حتى الآن يتحدى القانون الدولي ويمثل تهديداً للشعب العراقي والدول المجاورة والمجتمع الدولي. إن الكلمات لا تفي في التعبير عن مدى إمتنان حكومة وشعب الكويت للمجتمع الدولي الذي وقف صفاً واحداً ضد ذلك العدوان، ولقوات التحالف الدولي التي ضحت بالنفوس الغالية في سبيل تحرير الكويت.

وفي هذه اللحظة التي أتحدث فيها إليكم، لا يزال هناك أكثر من ألفي رجل وأمرأة وطفل كويتي وراء قضبان السجون في العراق أو مفقودين. كما وتخيم سحابة من الدخان الناجم عن حرائق آبار النفط فوق منطقة الكويت والخليج والدول المجاورة، والتي تشكل كارثة من أسوأ الكوارث البيئية في العالم. ولا تزال آلاف الأسر من مختلف أنحاء العالم مشردة وتعاني من الدمار البالغ الذي لحق بممتلكاتها. ولا يزال دخول مناطق عديدة من الكويت متعذراً بسبب الألغام والذخيرة التي تركتها القوات العراقية وراءها. وإذ يشرع أبناء الكويت في مواجهة ذلك الحجم الضخم من الأضرار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية التي ألحقها الغزو العراقي بالبلاد، فإننا نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في الإعراب عن الأمل في أن يتيح إنخفاض مستوى التوتر الدولي والإقليمي لنا جميعاً - أي الدول الصناعية والدول النامية على حد

---

(١) ألقيت في يوم ١٥ من شهر أكتوبر عام ١٩٩١ في بانكوك – تايلاند، بمناسبة الإجتماع السنوي المشترك لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

سواء ـ تخفيض الإنفاق على الأسلحة وتكريس مزيد من الموارد لتحسين الأوضـاع المعيشية. وأؤكد لكم إلتزامنا الراسخ بقيم المجتمع الدولي وأهداف المؤسسات الدوليـة التي أقمنا صروحها معاً.

ومن الجدير بالذكر أن عملية إعادة إعمار الكويت سوف تستغرق عدة سـنوات، وأن تتجاوز قيمة الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية والأصول المحلية عشرات البلايـين من الدولارات . فقد لحقت أضرار فادحة بالبنية الأساسية لقطاع النفط، ممـا أثـرت بصورة ملموسة في عائدات النفط. أما فيما يتعلق بحرائق آبار النفط، فإننا نتوقـع أن يتم إطفاء جميع تلك الحرائق في موعد لا يتجاوز الربع الأول من العام القادم.

ويبلغ الإنتاج الحالي من النفط الخام حوالي ٢٦٠ ألف برميل يومياً، وسـيرتفع هـذا الرقم إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميا بنهاية العام الحالي. ونأمل في أن ننتج ٨٠٠ ألـف برميل يوميا بحلول يونيو من عام ١٩٩٢ ، وهذا رقم يقل كثيرا عن طاقتنا الإنتاجيـة السابقة التي كانت تبلغ مليوني برميل يومياً. ولكن، وعلى الرغم من هذه الأضـرار، إستؤنفت صادرات النفط في شهر يوليو الماضي، وسنعمل على إستعادة وضعنا السابق في الأسواق الدولية. كما ستواصل مؤسسة البترول الكويتية الإسـتثمار فـي أسـواق جديدة، وقد شمل ذلك في الآونة الأخيرة إنشاء شبكة محطات بنزين في تايلاند التـي تستضيف إجتماعنا هذا، وفي المجر.

ولا يخفى عليكم أن إستعادة القدرة على إنتاج البترول وتخزينه وتكريره وتصديره أمر حيوي لإستعادة معدل الإنتاج السابق، وكذلك عائدات النفط اللازمة لمواجهة إحتياجات إعادة الإعمار والتنمية. وقد تمكنا حتى الآن، إضافة إلى مواجهـة تكـاليف إعاشـة الكويتيين في الخارج أثناء فترة الإحتلال وتغطيه التكاليف الفورية لإعادة الإعمار، من الوفاء بمبلغ ٢٣ بليون دولار من إلتزاماتنا المتعلقة بتكاليف قوات التحـالف الـدولي والمعونات الإقتصادية، وذلك مـن الإحتيـاطي الإسـتثماري. ولا تـزال سياسـتنا

الإستثمارية قائمة على التنويع طويل الأجل في أسواق رأس المـال الرئيـسية، كمـا سنواصل الإحتفاظ بإستثماراتنا الرئيسية. ولتلبية إحتياجاتنا المالية على المدى القصير، فقد قررت حكومة الكويت البدء في الإقتراض من الأسواق المالية الدولية.

ومن المتوقع أن تشمل أدوات الإقتراض القروض المشتركة وخطوط إئتمان تـصدير ومعاملات في أسواق رأس المال، كما سيستكمل برنـامج الإقتـراض علـى المـدى المتوسط بإجراءات تستهدف ترشيد الإنفاق. ومن أهدافنا أيضاً إعادة هيكلة الإقتـصاد الكويتي، وذلك لتحقيق مزيد من الكفاءة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

من جانب آخر، فقد إضطلع بنك الكويت المركزي ومؤسساتنا المالية الأخرى بـدور بالغ الأهمية في إعادة تحريك الإقتصاد المحلي. فقد تم بعد التحرير، بحسب الخطـط الموضوعة، إعادة فتح البنوك التي سبق أن واصلت خلال فترة الإحتلال الوفاء بكامل إلتزاماتها الأجنبية. كما وأنه وفقاً لخطة العمل التي سبق إعدادها، فقـد جـرى بعـد التحرير مباشرة إستبدال العملة الورقية المتداولة من قبل، والتي كانت قوات الإحتلال قد نهبت كمية كبيرة منها. وبهدف مكافحة الإرتفاع المتوقع في معدل التضخم وتمكين البنوك من إعادة تنظيم خدماتها، فقد تم بعد التحرير مباشرة وضع قيود مؤقتة علـى السحوبات من الحسابات المصرفية وعلى التحويلات، مع إستثناء الأنشطة الإقتصادية والإحتياجات الإنسانية من تلك القيود. وقد ألغيت جميع هـذه القيـود بحلـول شـهر أغسطس الماضي.

ولا تزال السياسة النقدية للبنك المركزي خلال فترة إعادة الإعمار تستهدف الحد مـن التضخم وتهيئة الظروف المناسبة للنمو المتواصل. ولتحقيق هذا الهدف، إستند سـعر صرف الدينار الكويتي بعد التحرير إلى سلة من عملات تعكـس علاقاتنـا التجاريـة والمالية مع الخارج، أي إلى الأساس ذاته المستخدم خلال فترة ما قبل الغزو. ومازالت

مستويات أسعار الفائدة على الدينار الكويتي تتماشى مع أسعار الفائـدة الـسائدة فـي الأسواق الدولية.

كذلك يواصل البنك المركزي معالجة المشاكل التي يواجهها الجهاز المصرفي نتيجـة لتخريب ونهب أصول القطاع الخاص. وفي هذا المجال، فقد قام بنك الكويت المركزي بوضع تصوراته بشأن حل يستهدف تخليص ميزانيات البنوك من المديونيات الصعبة. ومن المتوقع أيضاً أن يقوم البنك بإعادة هيكلة وتقوية الجهاز المصرفي والمالي. كما تواصل حكومة الكويت ضمان جميع حقوق أصحاب الودائع في البنوك الكويتية.

لقد أدى الغزو العراقي الغادر للكويت إلى حدوث أزمات إقتـصادية حـادة فـي دول كثيرة. وقد إستجاب المجتمع الدولي بسرعة لمبادرة الرئيس بوش، الداعية إلى تشكيل مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج. ووفر البنك الدولي وصـندوق النقـد الـدولي مساعدة فنية بالغة الأهمية، وزادا من سرعة تنفيذ بـرامج المـساعدة للـدول التـي تضررت بسبب الأزمة. وقد خصصت الكويت مساعدات تبلغ حوالي ٥ بلايين دولار لسبع دول تأثرت مباشرة بالأزمة. ولاشك في أن المرحلة القادمـة تتطلـب أن تهـتم المؤسسات الدولية بالتغييرات الهيكلية المطلوبة على المـدى الطويـل فـي التجـارة وتدفقات رؤوس الأموال على الصعيد الإقليمي. وبينما تسعى دول عربية كثيرة إلـى إعادة هيكلة إقتصاداتها للتكيف مع آثار الأزمة، ومع بيئة دوليـة تنافـسية وسـريعة التغير، تتوافر الآن فرصة فريدة للتعاون الإقليمي بخصوص تدفقات الموارد والتجارة وأنشطة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، فقد إتفقت الكويت على إنشاء شركة قابضة برأسمال يبلغ ٥٠٠ مليون دولار في مصر، وأخرى برأسمال يبلغ ٢٠٠ مليون دولار في سوريا لأغراض إستثمارية منوعة.

وإضافة إلى المساعدات الحكومية المباشرة، واصـل الـصندوق الكـويتي للتنميـة الإقتصادية العربية برامجه الخاصة بتقديم المعونة الميسرة، بما في ذلك أثنـاء فتـرة الغزو والإحتلال. فقد قدم خلال تلك الفترة أحد عشر قرضاً وأربع منح للمساعدة الفنية تبلغ في مجموعها ما يعادل نحو ٤٠٥ ملايين دولار. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها الصندوق في إعادة تجميع المعلومات وإعداد سجلات جديدة في المقر المؤقت، فقد سارت عمليات تقييم المشروعات والمتابعة والإلتزام بالقروض والسحوبات وفقـاً لبرامجها المحددة. وفي نطاق مبادرة سمو أمير الكويت لتخفيف أعباء الـديون عـن كاهل الدول النامية، فقد قام الصندوق بإلغاء فوائد على قروضه تبلغ قيمتها ٤٢ مليون دولار أمريكي. وإستفادت من ذلك سبع دول عربية وأربع وعشرون دولـة أفريقيـة وإثنتا عشرة دولة آسيوية. وبجانب ذلك، سننظر أيضاً في سبل لتخفيف أعباء خدمـة الديون على الدول الأشد فقراً، وذلك على أساس النظر إلى كل حالة على حدة. وفـي هذا الصدد، نرحب بإتفاق مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في الآونة الأخيـرة على تخفيف إضافي لأعباء خدمة الديون على أشد الدول فقراً وأكثرها مديونية، بمـا يتجاوز التخفيف الوارد في مقررات تورنتو.

كما إضطلع الصندوق الكويتي خلال الأزمة بدور فعال في تلبية إحتياجات الدول التي تأثرت بشكل مباشر، وذلك من خلال تمويل مشروعات تفيد القطاعـات الإجتماعيـة المتأثرة، وتقديم قروض يتم دفع حصيلتها بسرعة. هذا، وقد بلغ مجمـوع القـروض والمنح التي إلتزم الصندوق بتقديمها منذ تاريخ تأسيسه نحو ٦ بلايين دولار، إستفادت منها خمس وستون دولة نامية.

وقد ساهمت دولة الكويت في التعبئة السادسة لموارد الصندوق الأفريقي للتنمية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، تنفيذاً لتعهداتها، علماً أن هذه المساهمة تعادل عـشرة أضـعاف حصة الكويت الإعتيادية. كما ساهمت الكويت في برنامج المساعدات الخاص للـدول الأفريقية بمبلغ ٢٠ مليون دولار. كذلك أيدنا زيادة رأسمال كل مـن البنـك الـدولي

ومؤسسة التمويل الدولية، وضاعفنا مساهمتنا في موارد المؤسسة الدولية للتنمية في التعبئة التاسعة. وفي هذا الصدد، نعرب عن مساندتنا لزيادة حجم التعبئة العاشرة لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، بما يعكس تزايد إحتياجات الدول الأقل نمواً. وسنواصل التعاون الوثيق مع المؤسسات التنموية الدولية والثنائية من خلال الصندوق الكويتي. وقد وافقت دولة الكويت على زيادة الحصص بموجب المراجعة التاسعة لصندوق النقد الدولي.

وأخيراً، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن إمتناننا الخاص للسلطات المالية في الدول العديدة التي قامت بحماية الإستثمارات الكويتية من الوقوع في أيدي النظام العراقي الغاشم، وكذلك للمؤسسات المالية التي ساندت المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية عندما بدأت عملياتها من مقرات مؤقتة في خارج الكويت.